

**Arbitrage international et  
exequatur : L'ordre public  
cambiaire ne peut être invoqué  
pour réviser l'appréciation  
souveraine de l'arbitre sur  
l'exécution des obligations  
contractuelles (Trib. com.  
Tanger 2014)**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 22163	<b>Juridiction</b> Tribunal de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Tanger	<b>N° de décision</b> 267
<b>Date de décision</b> 19/03/2014	<b>N° de dossier</b> 126/1/2014	<b>Type de décision</b> Ordonnance	<b>Chambre</b>
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Exequatur, Arbitrage		<b>Mots clés</b> تحكيم, Autorité de la chose jugée, Compétence de l'arbitre, Contrepartie, Contrôle du juge, Convention de new York, Exequatur, Juge de l'exequatur, Arbitrage international, Limites du contrôle, Ordre public cambiaire, Ordre public international, Ordre public national, Reconnaissance et exécution, Réglementation des changes, Sentence arbitrale internationale, Violation de l'ordre public, Ordre public, Absence de révision au fond	
<b>Base légale</b> Article(s) : 327-39 - 327-45 - 327-46 - 327-47 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

Saisie d'une demande d'exequatur d'une sentence arbitrale internationale rendue à Paris, la juridiction examine l'opposition de la partie marocaine qui invoquait une violation de l'ordre public. La défenderesse soutenait que la sentence contreviendrait à la réglementation des changes, arguant de l'absence de contrepartie réelle aux prestations ayant fondé les paiements ordonnés par l'arbitre.

La Cour écarte ce moyen. Elle rappelle que si son contrôle se limite, en principe, aux exigences formelles et à la compatibilité avec l'ordre public (Art. 327-45 et 327-46 C.P.C.), la question de l'existence d'une contrepartie relevait de la compétence de l'arbitre et a été définitivement tranchée. Le fait pour l'arbitre de statuer sur ce point de fond, qui bénéficie de l'autorité de la chose jugée, ne saurait constituer une violation de l'ordre public cambiaire. La Cour relève au demeurant que la réglementation des changes elle-même admet la possibilité de transferts consécutifs à une sentence arbitrale, pourvu qu'elle soit revêtue de l'exequatur.

En l'absence de tout vice ou de violation avérée de l'ordre public, et en application des dispositions pertinentes du Code de procédure civile et de la Convention de New York, la juridiction accorde

l'exequatur à la sentence arbitrale.

## Texte intégral

### و بعد التأمل طبقا للقانون

حيث ان المقال يستهدف القول و الحكم بالاعتراف و تحويل الصيغة التنفيذية في المفر ب الحكم التحكيمي الدولي رقم 18166 ن.د.م.س .ب المؤرخ في 17/12/2012 الصادر بباريس عن المحكمة الدولية للتحكيم عن المحكم الأستاذ R.Z في النزاع القائم ما بين شركة (0.) بلجيكا و (OP.) المغرب مع النفاذ المعجل والبت في الصائر وفق ما يقتضيه القانون.

وحيث ان المدعية أدلت بالوثائق المنصوص عليها في المادة الرابعة من اتفاقية نيويورك سنة 1958 المتعلقة بالتحكيم الدولي. والمنصوص عليها أيضا في الفصل 327-47 من ق.م.م

وحيث إن الطرف المدعي عليه أثار مجموعة من الدفع تمحور كلها حول مخالفة المقرر التحكيمي المطلوب تذليله للنظام العام الوطني و الدولي مستندة في ذلك على النظام العام الصرفي المغربي وعلى الدستور المغربي لاتفاقية الأمم المتحدة للتحكيم الدولي لسنة 1958 . والكل حسب التفصيل الوارد بمذكرة جواب المشار إلى مضمونها أعلاه.

وحيث إنه ولأن كانت سلطة المحكمة المكلفة بتذليل المقرر التحكيمي بالصيغة التنفيذية يقتصر فقط على مباشرة رقابة خارجية شكلية للشروط الواجب توفرها دون أن تمتد إلى جوهر القرار التحكيمي. فإن الإجابة عن الدفع السالف الذكر تبقى في نطاق الاختصاص المذكور طالما أنها تروم فقط إلى التمسك بمقتضيات الفصلين 45 و 327 و 46 من ق.م.م

وحيث إن الفصل 327.39 من القانون أعلاه ينص على أنه طبق مقتضيات هذا الفرع على التحكيم الدولي دون الإخلال بما ورد في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة و - المنشورة بالجريدة الرسمية

وحيث ؛ إن المغرب قد صادق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف و التنفيذ المقررات الأجنبية للمحكمين لسنة 1958 التي تلزم على الدول الأطراف الاعتراف بجميع قرارات التحكيم و ملزمة كذلك بإيقانها إذا ما طلب ، إليها أن تقوم بذلك بمقتضى قانون بلد المحكمة وكل دولة طرف أن تعين الآليات الاجرائية التي يجوز إتباعها حيثما لا تنص الاتفاقية على أي مقتضى محدد.

وحيث إن المشرع المغربي قد ساير المقتضى السالف الذكر و سن تشريعا عبارة عن قانون تحت رقم 05.08 ورد في بابه الثامن بالقسم الخامس فرعا يعني بالتحكيم الدولي.

- وإنه بالنسبة لنازلة الحال فإنه يجب الاحتكام إلى الاتفاقية المذكورة أعلاه و النصوص القانونية المشار إليها أعلاه.

وحيث ان النقطة الأساسية التي اعتمدتها الطرف المدعي عليه للدفع بمخالفة المقرر التحكيمي موضوع الدعوى للنظام العام الوطني و الدولي هو مخالفته للقواعد العامة لعمليات الصرف الصادرة سنة 2011 وذلك بناء على رسالة مكتب الصرف المشار إليها في الواقع أعلاه والتي تنص على ما يلي: إن المراقبة التي قامت بها مصالح التفتيش بمكتب الصرف لشركة (OP.) المغرب أثبتت غياب مقابل

فعلي من المساعدة التقنية التي كان على الشركة الأجنبية القيام بها من أجل الاستفادة من المقابل المادي المنصوص عليه في بنود عقد المساعدة التقنية فإن قانون الصرف لا يسمح بتحويله بل ويعبر كل تحويل للإتاوات بدون مقابل فعلي مخالفة القانون الصرف الجاري به العمل.

وحيث إن التأكيد من قيام أحد الأطراف بتنفيذ التزامه من عدمه هي نقطة نزاعية قد بت فيها المحكم المصدر للمقرر التحكيمي الآتف الذكر وهو أساس النزاع الذي كان قائما بين الطرفين.

. وحيث إن نظر المحكم إلى النقطة السالفة الذكر ليس فيها أي مساس بالنظام العام الوطني ولا الدولي حسب ما هو متعارف عليه في هذا الباب، إذ أن المقرر المذكور لم يمس قواعد القانون الصرفي المغربي بأي شطط أو خرق وإنما بت في نقطة نزاعية بين الطرفين وداخلة في اختصاصه ويتquin عدم الخوض فيها نظرا لما يتمتع به المقرر التحكيمي من حجية الشيء المحكوم فيه فور صدوره وإن لم يتتوفر بعد على القوة التنفيذية.

وحيث إنه وحتى الرسالة المستدل بها و الصادرة عن مكتب الصرف جاء في فقرتها الثانية «أن مقتضيات قانون الصرف الجاري به العمل وخاصة الفصل 575 من الدورية العامة لعمليات الصرف تسمح بالتحويل إلى الخارج بالمبالغ الناتجة عن قرارات التحكيم الدولية شريطة الإدلاء للبنك من طرف طالب التحويل بقرار صادر عن المحكمة المغربية المختصة يضفي على مقرر التحكيم الصيغة التنفيذية بالمغرب.

وحيث إنه يتضح مما سلفا أن المقرر التحكيمي موضوع الدعوى لا يشوهه أي عيب مسطري يحول دون تذليله بالصيغة التنفيذية وبالتالي يتquin رد دفوع المدعي عليها و الحكم وفق الطلب .

وحيث إنه يتquin جعل الصائر على المدعي عليها.

و تطبيقاً للفصلين 46 – 327 و 47.327 من قانون المسطرة المدنية.

لهذه الاسباب

نأمر علنيا وحضوريا

بتخويل الصيغة التنفيذية للمقرر التحكيمي الدولي رقم : 18166-ن.د.م.س.ب المؤرخ في 17/12/2012 الصادر بباريس عن المحكمة الدولية للتحكيم عن المحكم الاستاذ Z.R.